

## التنافس الدولي حول الطاقة بين أمن الإمدادات وتداعيات التغير المناخي

## International competition for energy between supply security and the consequences of climate change

علاق جميلة

كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، djamila.allag@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2022/04/18

تاريخ القبول: 2022/03/02

تاريخ الاستلام: 2021 /10/07

## ملخص:

تعد المنافسة على مصادر الطاقة إحدى السمات المميزة لمشهد الطاقة العالمي، مع تحول الثقل الاقتصادي العالمي نحو آسيا بقيادة الصين والهند وتبعاته بعيدة المدى على ميدان الطاقة، حيث بدأ يبرز نمو اقتصادي متزايد في هذه الدول المكتظة بالسكان بما يدعم الاقتصاد العالمي.

رغم تنافسية القوى الكبرى فإنها تتشاطر مصلحة مشتركة، تتمثل بالمحافظة على استقرار إنتاج الطاقة عالميا تحديدا النفط، الذي يتجاوز أهميته كسلعة تجارية إلى مسألة استراتيجية تتعلق بالأمن القومي، وضرورة تأمينه بالوسائل العسكرية إن لزم الأمر، لذلك تتجه القوى الكبرى للتنوع في مصادر تدفق الطاقة إليها تحسينا لأمنها من أي تهديد محتمل مفاجئ، فأمن الطاقة عملية مستمرة تشمل توافر الموارد، استقرارها والقدرة على التنبؤ بضمان استدامتها.

كلمات مفتاحية: صراع الموارد، أمن الإمداد، الطاقة والتغير المناخي، الأمن المستدام، لعنة الثروة.

## Abstract:

The competition for energy is one of the hallmarks of the global energy landscape, and the transformation of the global economic weight towards Asia, led by China and India, has had far-reaching implications for the energy field, with growing economic growth in this densely countries showing signs of strengthening the global economy.

And even the competitiveness of the major powers, they share a common interest to maintain the stability of energy production globally, specifically oil which goes beyond its importance as a commercial commodity to a strategic one, related to national security, and therefore a need for military to protect it if necessary. So the major forces are moving to diversify energy sources flow, in order to protect against sudden threats, energy security is an ongoing process that includes resource availability, stability and sustainability.

**Keywords:** resource conflict; security supply; energy and climate change; sustainable security; the curse of wealth

## مقدمة:

أفضت التفاعلات الجيواقتصادية والجيوأمنية الراهنة إلى اعتبار الطاقة شريان الاقتصاد العالمي المعاصر، ونُحِص بالتحديد الموارد التي تستند إلى الوقود الأحفوري من قبيل: النفط، الغاز الطبيعي والفحم الحجري، فحاجة الدول إليها يتجاوز كونها وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، لذلك لم تنفك السياسات القومية الطاقوية تسعى للاستفادة القصوى من ثروتها الطبيعية لتعزيز رفاه شعوبها، إلى اعتبارها رهانا للأمن القومي والمصالح الاستراتيجية العليا للبلد.

إذا تعلق الأمر بالنفط فهو يقع في صميم المصالح الوطنية في عالم يزداد شغفا بالطاقة، فلطالما كان ومازال محركا للأحداث والتوازنات الدولية الاقتصادية والسياسية، كما بات عرضة لعدد من المتغيرات تصنعها الضغوط الناشئة عن تحديات جيوسياسية، جيواقتصادية وجيويئية، نتيجة ازدياد عدد طالبي الطاقة من مستهلكين كبار أو صغار.

## المشكلة البحثية:

نتاجا لتزايد الطلب العالمي على الطاقة، تزداد المخاوف من التأثيرات المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي، ما يمكن أن يؤثر على صنع القرار المتعلق بها (الطاقة)، في الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام ببدايل الطاقة المتجددة مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المد والجزر، الوقود الحيوي والطاقة النووية.

وهو ما يدفعنا لطرح الإشكال التالي: كيف انعكس الطلب المتزايد على الطاقة عالميا على هدر الإمكانات وتهديد البيئة؟

بهدف الإجابة عن الإشكال المطروح نبنى الفرضية التالية لتكون محكا للبحث، ومنطلقا لفهم الارتباط بين متغيري البحث المستقل والتابع:

**كلما ازداد الطلب العالمي على الطاقة، كلما انعكس ذلك على تهديد البيئة.**

وسيتم تحليل هذا التصور الأولي في المتن من خلال طرح جدلي، يفترض أن التدابير المتخذة لمواجهة تحدي تغير المناخ لا ينبغي أن تعرض أمن الطاقة للخطر، كما أن سياسات تأمين الطاقة لا بد أن تحول دون تفاقم مشكلة تغير المناخ.

تهيكل الورقة البحثية ضمن أربعة محاور أساسية، حاولنا في المنطلق رصد خارطة كبار المتنافسين حول الموارد الطاقوية عالميا، بهدف الاتجاه ثانيا نحو رصد تبعات تلك التنافسية على استنزاف الموارد من جهة والتسبب في التدهور البيئي والتداعيات ذات الصلة من جهة ثانية، بالإضافة إلى كشف الصلة الوثيقة بين ثلاثية قضايا الطاقة، المناخ والأمن، مع التركيز في المحور الأخير على الدول الهشة والضعيفة وجدلية حيازتها الموارد الطاقوية، بين النعمة الاقتصادية والنقمة السياسية.

### أولا: الأبعاد الجيوسياسية للتنافسية الطاقوية العالمية

يشير دور العوامل الجيوسياسية إلى تغيير التحالفات واتجاه الدول لاستعراض قدراتها السياسية، الاقتصادية والعسكرية في سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية، ولا اختلاف على أن الطاقة باتت تمثل مصلحة قومية حيوية.

ففي الوقت الذي يظهر فيه مستهلكين جدد رئيسيين للطاقة، تبقى الاحتياطيات متركزة في مناطق وعدد أصغر من دول العالم، ما يمكن أن يشعل فتيل سباق جيوسياسي محموم للظفر بالطاقة، في ظل استمرار الوضع الدولي بالمؤشرات الآتية<sup>1</sup>:

- تركز اعتماد المستهلكين على المدخرات نفسها من النفط والغاز خاصة.
- ارتباط زيادة الاحتياط بتعاظم الاهتمام باستقرار المناطق الغنية بالثروة، لضمان الإمداد وسلامة خطوط النقل.
- ضمان استقرار المناطق الغنية بالاحتياطيات الرئيسية بسلامة بناها التحتية، تحديدا منظومات النقل ذات الصلة، ما يكسبها قدرا متزايدا من الأهمية.

حيث هناك اختلاف جغرافي بين مراكز إنتاج النفط واستهلاكه، ويمكن الوقوف على بعض المناطق وأدوار الفواعل المؤثرة فيها بهدف ضمان أمنها الطاقوي، من خلال إثارة الحقائق التالية<sup>2</sup>:

- بلوغ إنتاج النفط ذروته في العديد من الدول، ومن المتوقع أن يأتي القدر الأعظم من أية زيادة في الإنتاج النفطي العالمي من دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، التي نقلت مركز ثقل إنتاج النفط بعيدا عن الولايات المتحدة، هذه الأخيرة انخفضت حصتها من 63% إلى 24% (1940-1970)، مقابل سيطرة أوبك على 49% من إنتاج النفط الخام<sup>3</sup>.

- من المرجح أن تحتفظ المملكة العربية السعودية بمكانتها كأكبر منتج للنفط في العالم، وفقا لذلك قرر الرئيس الأمريكي السابق روزفلت عام 1943 أن تكون المملكة هي المورد الخارجي المختار لأمريكا لتزويدها بالنفط، ومن ثم وضعها تحت حمايتها العسكرية وفرض حضور دائم لها في منطقة الخليج العربي<sup>4</sup>، مقابل حظوة منطقة الشرق الأوسط بنصف إنتاج الغاز الحالي، بينما تتولى روسيا وإفريقيا تأمين ما تبقى من هذه الزيادة، مع الأخذ بالحسبان أن دول: روسيا، إيران وقطر تمتلك نصف احتياطات الغاز الطبيعي العالمية.
- عزم روسيا على إبقاء آسيا الوسطى ضمن مجال نفوذها، للسيطرة على مخزون بحر قزوين من الغاز، من خلال التحكم في خطوط النقل لجني الأرباح السياسية والاقتصادية للعملية من خلال رسوم العبور المجزية وهي التي تملك كفايتها من موارد الطاقة، والاستحواذ على مشاريع التنقيب في الكثير منها.
- بحث الصين والهند عن فرص جديدة لزيادة النفوذ أينما كان<sup>5</sup>، فكانت الوجهة تعزيز علاقاتهما بإيران، ميانمار وجمهورية آسيا الوسطى من جهة، وتوجيه الأنظار بعيدا صوب القارة الإفريقية من جهة أخرى، ما من شأنه الحد من قدرة أمريكا وأوروبا على تأمين مصالحهما وإضعاف نفوذها في تلك المناطق، حيث لم يعد خافيا أن سياسات الصين الطاقوية باتت تميل بالفعل إلى فتح آفاق جديدة للتعاون، والاستناد أكثر إلى نظام السوق وآلياته.
- اتجهت إيران بفضل احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز، لتمتين علاقاتها مع الصين وروسيا، من خلال تحركاتها سواء في إطار "مجموعة شنغهاي الخماسية"، وهي تجمع غير رسمي يضم الصين وأربعة من دول آسيا الوسطى هي: كازاخستان، قيرغستان، روسيا وتركمنستان أو داخل "منظمة شنغهاي للتعاون"<sup>6</sup>، التي انطلقت رسميا مطلع الألفية، تتكون من دول مجموعة شنغهاي الخماسية بالإضافة إلى أوزبكستان، علاوة على انضمام دول أخرى بصفة مراقب هي: أفغانستان، الهند باكستان وإيران<sup>7</sup>.
- تدين أوروبا بتبعيتها لروسيا التي تزودها بربع احتياجاتها من الغاز، ما أفضى لسواد حالة من القلق الأوروبي من نزوع روسيا المستمر لاستغلال الغاز كسلاح سياسي ضدها، وتحاول أوروبا من خلال خط أنابيب باكو/تبليسي/جيهان (بي-تي-سي) نقل نفط آسيا الوسطى عبر

أذربيجان/جورجيا/تركيا، دون الحاجة للمرور عبر الأراضي الروسية، لكن تعبر القناة مناطق تعريبها كثيرا من المشكلات العرقية والاضطرابات السياسية، لذلك يبرز الموقف الأمريكي لدعم القدرات العسكرية للقوى المحلية تأميناً لتدفق النفط، ثم السعي للاستثمار في الطاقة المتجددة، كالشمسية مثلا التي من المرشح توليدها في صحراء شمال إفريقيا مرة أخرى.

● الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أعظم مستهلك للطاقة في العالم، ورغم الاحتياطات الهائلة التي تحوز عليها إلا أنه يساورها شك معتبر من صعود دول استهلاكية جديدة ذات كثافة سكانية عالية، تحديدا الهند والصين، ومزاحمتها في مناطق نفوذها التقليدية، وباتت تعرض هذه الدول بشكل متزايد بناء بني تحتية واسعة عبر العالم، مقابل تأمين الحصول على النفط.

منذ الحظر النفطي العربي 1973 إلى الثورة الإيرانية، فحرب الخليج الثانية أكد الرؤساء الأمريكيون من ريتشارد نيكسون إلى جيمي كارتر على أن النفط لا يشكل خطرا يهدد استقلال الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل أمن الأمة ذاتها<sup>8</sup>، ليتحول من حاجة اقتصادية إلى مصلحة ملحة تمس الأمن القومي.

من ناحية أخرى تتجه الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا لتصبح فضلا عن كونها مجرد مصدر للموارد الطاقوية والمعادن الثمينة، إلى حالة أمنية يؤمها برنامج مكافحة الإرهاب، مع ملاحظة أن أفريكوم (القاعدة الأمريكية الإفريقية) لن تكون مؤسسة عسكرية خالصة بل حكومة أمريكية في إفريقيا بممثلين من كل الإدارات المدنية مثل: الزراعة، الصحة، التنمية وغيرها<sup>9</sup>.

كما تعكس رؤية استباقية إزاء قوى منافسة دوليا للاستفادة من ثروات المنطقة، ويبرز هذا في زيادة واردات أمريكا من النفط الإفريقي، التي وصلت في المجموع نسبة 25% عام 2015 بعد أن كانت في حدود 15% قبل خمس سنوات.

ويؤكد الخبراء في مجال النفط إلى أن غرب إفريقيا تمنح العديد من الفرص الجاذبة للاهتمام الأمريكي للعوامل التالية<sup>10</sup>:

● تقدر الاحتياطات بكميات هائلة، مميزة ما يسمى النفط الخفيف الذي تنخفض فيه نسبة الكبريت، بما يعني تقليص التكاليف أثناء عملية التكرير، وتوفير نسبة عالية من البنزين المطلوب بقوة أمريكا، وهي التي تستهلك 50% مما ينتج عالميا من البنزين.

- تواجد حقول النفط في الأحواض البحرية في خليج غينيا، بعيدا عن الاحتكاك بالسكان المحليين وتوفير بيئة آمنة نسبيا، ثم تقليل مخاطر التهديدات الإرهابية، حيث تعزم أمريكا زرع قاعدتين عسكريتين في جزر ساوتومي وبرانسيب المحاذية للمنطقة.
- توفير نسبة من التكاليف، فالحقول الغربية لإفريقيا قريبة من السواحل الشرقية الأمريكية، حيث لا تستغرق ناقلة نفط ضخمة أكثر من أسبوع للوصول إلى نيويورك مثلا، علاوة على أن استراتيجية الطاقة القومية تشير إلى ضرورة أن يتوافق الحشد العسكري مع جميع منافذ النفط، من كازاخستان وآسيا الوسطى نحو أنغولا وسط وغرب إفريقيا، فالقوات الأمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا، من بين أهدافها تأمين أنبوب "تشاد/الكامرون"، الذي يضح 250 ألف برميل من النفط يوميا<sup>11</sup>.
- رغم تنافسية القوى الكبرى فإنها تتقاسم مصلحة مشتركة تتمثل في المحافظة على استقرار إنتاج الطاقة عالميا لتحديد النفط، الذي يتجاوز أهميته كسلعة تجارية إلى استراتيجية بصفته مسألة تتعلق بالأمن القومي، ومن ثم ضرورة تأمينه بالوسائل العسكرية إن لزم الأمر، وهو الهاجس الذي تتقاسمه أمريكا مع منافسيها في الشرق وحلفائها في الغرب.

### ثانيا: ضغوط زيادة الطلب ومحدودية الإمدادات

تعدت المنافسة الدولية على مصادر النفط، التي كانت بادئ الأمر مدفوعة بالمؤثرات التجارية لتكتسب بعدا استراتيجيا/عسكريا بعد ذلك، منذ ما سبق الحرب العالمية الأولى<sup>12</sup>، حيث كانت الإمكانيات القتالية للأسلحة كالدبابات، الطائرات والسفن الحربية تدار بالنفط، دخلت بعدها الدول الكبرى الأوربية فصلا جديدا من الصراع للسيطرة على مصادر النفط الرئيسية<sup>13</sup>، في الوقت الذي بقيت فيه الولايات المتحدة مكتفية بالاحتياطات المحلية.

هذا وتشهد البيئة الطاقوية العالمية تزايد عدد مستهلكي وطالبي الطاقة بشكل مطرد، من ذلك بروز مجموعة دول العشرين بوصفها ملتقا جديدا لصوغ السياسات الاقتصادية، تضم مجموعة "بريكس" (BRICS) وهو التجمع الذي يتنبأ لدوله أن تشكل مجموعة اقتصادية جبارة مثلة في البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا<sup>14</sup>، ومرشحة دولة المكسيك للانضمام للتجمع في المستقبل المنظور، وغيرها من الاقتصاديات الناشئة، بشرعية قد تكون أكبر من شرعية مجموعة الثمانية حتى.

من ناحية أخرى سيكون لتحول الثقل الاقتصادي العالمي نحو آسيا بقيادة الصين والهند آثارا بعيدة المدى على ميدان الطاقة، بدأ يبرز بنمو اقتصادي متزايد في هذه الدول المكتظة بالسكان بما يدعم الاقتصاد العالمي، فقد نما الاقتصاد الصيني سبعة أضعاف من حيث القيمة الحقيقية بين عامي 1990-2010، في حين تضاعف حجم الاقتصاد الهندي أربع مرات، وتضاعف الناتج المحلي في البرازيل ثلاث مرات في الفترة نفسها<sup>15</sup>، مقابل تباطؤ النمو في أمريكا، أوروبا واليابان، دفع ذلك الصين للاندفاع في صفقات شراء الطاقة من الخارج بنسبة الخمس من حجم الصفقات العالمية للعام 2010<sup>16</sup>، ما أدى لتأجيج مشاعر القلق حيال أمن الطاقة في أمريكا وغيرها من الدول المستهلكة.

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية، إلى أن الطلب العالمي على الطاقة في غياب أية تحولات جذرية سينمو بنسبة 40% بحلول العام 2030، تستحوذ الهند والصين على نصف هذه الزيادة تقريبا، من خلال:

- احتلال الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول عالميا بـ 20 مليون برميل يوميا (إحصائيات 2013)، أعلنت منذ فجر الألفية (2001) على لسان رئيسها السابق جورج بوش الابن أن أمن الطاقة ينبغي أن يكون أولوية في سياسة أمريكا الخارجية<sup>17</sup>.

- تأتي الصين ثانية بـ 13 مليون برميل يوميا، وإذا كانت الصين مطلع التسعينات قد حققت لنفسها اكتفاء ذاتيا من النفط، فهي اليوم تستورد 80% مما تستهلكه.

- ثم تحل اليابان ثالثة بـ 05 مليون برميل يوميا.

فقد بات الطلب المتزايد ناجما عن ظهور مستهلكين كبار جدد، مقابل اقتصار الإمدادات على مناطق بعينها قليلة نسبيا، وغير قادرة على الاستجابة لحجم الطلب المتزايد باطراد، فأخذت مسائل النفط والغاز أبعادا جيوسياسية، مع احتمال تأجج تنافس كبير للمحافظة على استقرار مناطق الإمدادات وسلامة خطوط النفط منها وإليها.

وبناء على تقرير الطاقة العالمية لعام 2008، حذر من أن الحقول القائمة بالعالم، يتجه إنتاجها النفطي للنضوب بمعدل متزايد مع بلوغها أقصى مستوى إنتاجي لها، أما مساحة الحقول المكتشفة حديثا فهي أصغر من أن تلي الطلب المتزايد على الطاقة في العالم، ففي عام 2009 تراجع الإنتاج إلى 68 مليون برميل يوميا، ومرشح أن يواصل الانخفاض إلى 16 مليون برميل فقط آفاق عام 2035، بما يعني تراجعاً بمعدل ثلاثة أرباع<sup>18</sup>.

من ناحية أخرى لا بد الأخذ بالحسبان تعرض إنتاج الطاقة وإمداداتها للتعطل، بفعل دوافع سياسية أو هجمات إرهابية أو حوادث تقنية، أو تأثير قوى الطبيعة<sup>19</sup>، التي يمكن أن تؤثر بشكل مفاجئ على أمن الطاقة وإمداداتها، فأمن الطاقة مسؤولية مشتركة بين المنتج والمستهلك، وعادة ما يتم نقلها من بلد لآخر عن طريق بلد ثالث، فحتى بلد العبور له مصالحه ودوره في هذه المسؤولية المشتركة، فقد توقع تقرير لشركة بريتش ببتروليوم BP لسنة 2018 حول مستقبل الطاقة حتى عام 2040 بقاء الصين المستهلك الأكبر بنحو 4319 مليون طن من النفط، الولايات المتحدة 2299 مليون طن، الهند 1921 مليون طن والاتحاد الأوربي 1460 مليون طن<sup>20</sup>.

لذلك تتجه القوى الكبرى للتنوع في مصادر تدفق الطاقة إليها تحسبنا لأمنها من أي تهديد محتمل أو مفاجئ، والتنوع مفهوم ينظر إليه على نطاق واسع بوصفه عنصراً أساسياً في سياسات أمن الطاقة، والمقصود تنوع الموردين للدول المستوردة، فضلاً عن تنوع الأسواق بالنسبة للمنتجين، فأمن الطاقة عملية مستمرة تشمل توافر الموارد، استقرارها والقدرة على التنبؤ باستدامتها.

إذن لا جدال من ضرورة تضامن المفاهيم الثلاث وتشابكها لتجنّب العالم مغبة سباق جيوسياسي خطير للاستحواذ على النفط والغاز، وما يمكن أن يفرزه من مخاطر بيئية خارج نطاق السيطرة، رغم أن صراع القوى العظمى الآن يفرز رؤى متنافسة للنظام العالمي، من قبيل القوى التقليدية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (تحديداً فرنسا وبريطانيا)، والقوى الصاعدة متراوحة بين روسيا، الصين، الهند واليابان، حيث تزداد المخاوف من خوض هذه الدول صراعات مسلحة وحروباً يكون محركها الأساسي السباق حول موارد الطاقة كتلك التي قادت اليابان للتحرك نحو قاعدة بيرل هاربر في عرض المحيط الهادي.

وهي نفس المحركات التي قد تضطر أمريكا للانسحاب من منطقة الشرق الأوسط وإيجاد البديل عنها، التي من المرجح أن يمتد التنافس الجيوبوليتيكي مع الصين إليها.

ويعكس تراجع أهمية المنطقة أمريكياً جملة من العوامل:

- تضائل احتمال قيام حرب باردة في المنطقة بين الولايات المتحدة، الصين وروسيا.
- انتهاء الحرب على الإرهاب التي باتت تدار في المنطقة برد لا تماثلي عبر الطائرات دون طيار، وهي العملية التي تعرف اختصاراً بدورة (F3EA): اعثر (find)، حدد (fix)، دمر (finish)، استغل (exploit)، حلل (analyze)<sup>21</sup>.



- قلة الحاجة والتبعية لنفط الخليج بعد ثورة النفط والغاز الصخري أمريكيا.
- انهيار حلفائها في المنطقة الواحد تلو الآخر، والتفوق النوعي لإسرائيل.

ويبدو أن سياسة الطاقة الأمريكية بدأت تحول أنظارها نحو المناطق المنتجة للنفط خاصة في إفريقيا وحوض بحر قزوين، وقد كان هذا التحول نتيجة قرار استراتيجي اتخذته واشنطن لتنويع مصادر الطاقة الأمريكية الخارجية، لتقليل تعرض الدولة لمشكلات تعطل الإمداد من منطقة الخليج الدائمة الاضطراب والتأسيس لروابط جديدة.

ومع أن الصين المستفيد الأكبر من التوجه الأمريكي نحو آسيا، إلا أن البلدان يتشاطران مصلحة مشتركة، قوامها المحافظة على استقرار إنتاج الطاقة عالميا وتأمين طرق النقل وخطوطه، والاستثمار في المصالح المشتركة لتفادي الدخول في حسابات الحصيلة الصفرية، ما من شأنه زيادة التوتر على الصعيد العالمي.

وبينما يسيطر الصراع والاضطراب السياسي على الكثير من مناطق تواجد النفط، يبدو القطب الشمالي منطقة مستقرة يعمها السلام، ما زاد الاهتمام بما تحبته الأرض في الشمال الأقصى حيث يتوسع تطوير الحقول النفطية البرية والبحرية، نحو الجزء الروسي من بحر بارنتس<sup>22</sup>، يعتقد أن المنطقة تحوي أكثر من خمس احتياطات النفط والغاز العالمية لم تكتشف بعد، ما رأى فيه الخبراء حاجة لتقنية مفرطة وتمويلا هائلا، ليتم الإنتاج بكميات مناسبة وتكلفة مقبولة<sup>23</sup>.

فقد شاعت التكهّنات حول إطلاق شرارة سباق جيوسياسي مزعوم إلى المنطقة التي تتزاحم فيها الموارد وفق مبدأ "من يصل أولا يفز"، ما يفرز حتمية التصادم بين الدول الخمس التي يمتد رصيفها البحري القاري هناك مثل: الوم أ، النرويج، الدانمارك، كندا وروسيا.

من الواضح أن صناعة الطاقة العالمية ستصادف صعوبة بالغة في توفير 41 مليون برميل يوميا، وهي الكمية اللازمة للوفاء بالمتطلبات النفطية المتوقعة للدول الرئيسية المستهلكة آفاق 2035، حتى يكون الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة أمرا إيجابيا ومستداما، ويعود بالنفع على كل الأطراف.

### ثالثا: صيرورة البيئة في أجندة العلاقات الدولية

أدخلت البيئة للمرة الأولى في أجندة العلاقات الدولية كتعبير عن عولمة التهديدات، التي عبرت عنها سوزان سترانج (Susan Strange) في مؤتمر الأمم المتحدة، المنعقد في ستوكهولم عام 1972 بمرحلة اللايقينية البيئية، ذات المؤتمر أسس أرضية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

كما ارتفع مستوى الوعي الدولي بالآثار المحتملة للتغير المناخي، من خلال تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المتمخضة عن الجمعية العامة مطلع ثمانينات القرن الماضي، حيث أثير النقاش حول البعد البيئي للتنمية، إذ لا تنمية في ظل بيئة متدهورة، كما أن أي برنامج تنموي ينبغي أن يتضمن أسس حماية البيئة، وسبل مكافحة تدهورها، على ضوء ثلاثة أبعاد تعكس مفهوم التنمية المستدامة هي: البعد الإيكولوجي، البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي.

ثم جاء الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982، حيث تم التنصيص على أن الإنسانية امتداد للكون، فبقاء أحدهما رهن استمرار الآخر، ثم اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في السنة الموالية مباشرة قصد الوصول إلى تنمية مستدامة<sup>24</sup>، وانهت الجهود إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) عام 1987.

ومن ضمن التحديات الجسيمة التي أخذها على عاتقه مؤتمر ريو دي جانيرو (1992) وقمة التنمية والبيئة التي قدمت مساهمات جلييلة في الفعالة حول ارتباط المحددات البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، كتعبير عن توافق دولي من أجل تنشيط "الدبلوماسية الخضراء" التي تعنى بالقضايا البيئية.

لتتوالى اللقاءات والاجتماعات عالميا وإقليميا للتأكيد على معطى واضح يؤكد مقاربة "إعادة صياغة مفهوم الأمن الوطني وفق ما يتسق ومتطلبات البيئة".

هذا وقد تضاعفت الجهود الدولية للحد من تفاقم التدهور الإيكولوجي، حيث تداعت الكثير من الدول للتوقيع على بروتوكول كيوتو للعام 1997، والذي جاء معدلا ومطورا لاتفاقية ريو دي جانيرو، وكان الهدف منه وضع حد للتلويث المتعاظم للككرة الأرضية بالغازات المتنوعة، ما أدى لظاهرة الانحباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض، والغازات مثل: ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان، أكسيد النتروز وغازات أخرى<sup>25</sup>.

يمثل الاتفاق خطوة لامعة صوب عولمة القضايا البيئية، كونه منح الإطار التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المبرمة مطلع التسعينات، رغم انسحاب الولايات المتحدة من البروتوكول عام 2001 بحجة تداعيات ذلك على آلتها الاقتصادية، مع أنها المتسبب الرئيسي بانبعث الغازات المسببة للتدهور البيئي.

هذا وقد ناقش مجلس الأمن مطلع عام 2007 التغيرات المناخية بوصفها قضية أمنية للمرة الأولى، في وقت أقرت فيه كثير من الدول الصلة بين ارتفاع درجة حرارة الأرض والأمن، كما أكدت الجمعية العامة الأممية منتصف عام 2009، قلق الهيئة من التأثيرات الضارة للتغيرات المناخية<sup>26</sup>، وتداعياتها الأمنية المحتملة بما يهدد الاستقرار الداخلي للدول لانعكاساته السلبية على الأرواح، الممتلكات والمصالح الأمنية، حيث يشير تغير المناخ إلى التباين في متوسط حالة المناخ لفترة تمتد عقوداً أو أكثر، وقد يكون التغير ناتجاً عن عمليات طبيعية أو بشرية، فالأمر يرجع بصفة مباشرة أو غير مباشرة للنشاط البشري.

#### رابعاً: تحديات الطاقة، المناخ والأمن

رغم أن العالم يعيش اليوم عصر ثنائية الطاقة والمناخ، إلا أن تداعيات الإمدادات الطاقوية وما يمكن أن تخلفه على الأمن ليست بالمسألة الجديدة، فقد أثبت منذ عقود إشكالية اعتماد المعمورة على الوقود الأحفوري في مقدمته الفحم، البترول والغاز الطبيعي كعوامل حاسمة في رفاهية البشرية ورخائها الاقتصادي، مقابل تحديات بات ينظر لها من زوايا أخرى تعكس<sup>27</sup>:

- الاتساع الجغرافي لنطاق التنمية الصناعية في العالم، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلب العالمي على الطاقة، فعدد كبار مستهلكي الطاقة اليوم يفوق عددهم في أي وقت مضى.
- أصبح الإنتاج العالمي للطاقة حكراً على مناطق بعينها وتتجه لتقل أكثر، نتيجة بلوغ الإنتاج ذروته فيها، حيث تنامت مشاعر القلق حيال استخدامات هذه الطاقة على البيئة والمناخ، نتيجة تركيز انبعاثات الغازات السامة في الغلاف الجوي، بفعل احتراق الفحم، النفط والغاز.
- يتفوق الفحم الحجري على النفط بوصفه المصدر الأكبر للانبعاثات الناجمة عن الاحتراق، حيث ارتفعت حصته العالمية منها من 39% عام 1990، إلى 42% عام 2007 وقد تصل 49% آفاق 2035<sup>28</sup>.

وفقاً لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن محاولات استغلال الموارد الطبيعية، مطلع تسعينات القرن الماضي، كانت كفيلة بإشعال ما لا يقل عن ثمانية عشر من الصراعات المسلحة، دخل النفط والغاز سبباً في خمسة منها.

ومهما يكن من أمر، فقد باتت قضايا الطاقة/المناخ/الأمن تفرض نفسها على دينامية الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة، بما يؤكد الاستخدام الموسع والضيق لمفهوم الأمن، ضمن ما يتقاطع ومفهوم "الأمن المستدام"، هذا الأخير يجمع بين مفاهيم: الأمن الإنساني والأمن الجماعي<sup>29</sup>.

- يشير الأمن القومي إلى سلامة الدولة، ففي أمريكا وأوروبا تزيد المخاوف من تهديد أمنهما القومي نتيجة الاعتماد على مصادر خارجية للإمداد بالطاقة.

- أما مفهوم الأمن الإنساني، فيعني التركيز على رفاه الفرد وسلامته، فلم يعد من شك من أن التغيرات المناخية تؤدي بالفعل بأرواح البشر، خاصة من أبناء المناطق المحتضرة الفقيرة.

- أما توظيف مقاربة الأمن الجماعي، فنذير تفأول بضرورة تحمل الدول الصناعية الكبرى لمسؤولياتها تجاه البشرية جمعاء.

وحتى لو لم تسبب الطاقة وتغيرات المناخ ذهاب الدول للحرب، فمن المحتمل أن يكون لذلك عواقب سلبية تدخل في نطاق التهديدات الأمنية، إذ التحذير جاري من أن ذوبان الغطاء الجليدي في القطب الشمالي، قد أطلق شرارة التسابق للاستحواذ على مخزونات المنطقة من المواد الهيدروكربونية، ما يمثل نذير قلق من اندلاع حروب المناخ.

ومن المتوقع أيضا أن تسفر التغيرات المناخية عن تفاقم ندرة الموارد الطبيعية، ما يفرز تنافسا حول الموارد الشحيحة ويدفع البشر للهجرة، وقد تكون المحصلة اندلاع صراعات مسلحة تقف الدولة عاجزة عن حلها، ومواجهة آثار التغيرات المناخية الناجمة عنها.

### خامسا: ازدواجية الطاقة في الدول المهشة (بين البعدين الاقتصادي والسياسي)

تتخذ مسائل الطاقة والأمن أبعادا أخرى لا تقل أهمية في ما يسمى بفرضية "البتروال السياسي" (petropolitics) التي أطلقها توماس فريدمان (Thomas Friedman) وذاع صيتها، فالبتروال فرضا عن كونه نعمة اقتصادية، فهو نقمة سياسية، من منطلق جدلية العلاقة بين سعر الطاقة والديمقراطية<sup>30</sup>، وتحول استخدام عائدات النفط من عامل لترسيخ أسس الاستقرار الاجتماعي وتعزيز القدرات الوطنية، إلى آلية لشراء السكوت الجماهيري وتآكل الديمقراطية، من خلال إغداق المنح، الهبات والنفقات، دون الاضطرار

للامتثال للضغط الجماهيري، الذي كلما اشتد ازدادت السلطة التسلطية تعنتا، وهو حال كل دول الخليج وبعض الدول المغاربية المستفيدة من ريع النفط والغاز.

على صعيد سياستها الخارجية تميل دول البترول السياسي لتبني مقاربات تزيدها إصرارا دون الاكتراث بما تفرزه قراراتها من تحديات على ضوء:

- لجوء القادة إلى إثارة القضايا الخارجية لرص الصفوف داخليا، بهدف تحويل الشعوب عن الانشغال بالسلطة.
- يفسر البعض أن النزاعات الداخلية يمكن أن تقود إلى سياسات خارجية عدوانية، فحسب المنظر والممارس في السياسة الخارجية هنري كيسنجر يمكن أن يوفر المسرح الدولي فرصة لتبني سياسة خارجية مؤثرة<sup>31</sup>، من قبيل عاصفة الحزم التي تقودها المملكة العربية السعودية مع قوى التحالف العربي في اليمن، مع سعي ولي ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان (في مرحلة سابقة) تبني سياسة خارجية أكثر اقتحامية للقضايا الإقليمية والدولية تحقق غايات جمّة:
- المواجهة ليست فقط للقضاء على الحوثيين، لكن هي جزء من مواجهة مؤجلة مع إيران.
- اكتساب شرعية سياسية تكون ظهيرا له في معركته الداخلية.

فلعنة الثروة إذن تضاف على ما تتخبط فيه الدول المهشة، لعدم انعكاسها الإيجابي على عملية التنمية، كما لم تسهم في تحسين أوضاع شعوبها الاجتماعية والاقتصادية، وهي الظاهرة التي عبر عنها بول كولير (Paul Collier) بـ"فخ الموارد الطبيعية"، كأحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء عجز الدول الفقيرة عن الخروج من مستنقع الفقر، في الوقت الذي كان بالإمكان أن تصنع عوائدها الفارق، في ترسيخ أسس الاستقرار الاجتماعي وتعزيز القدرات الوطنية، وتدعيم الأمن الإنساني الذي أصبح مرجعية لا غنى عنها لكل السياسات التنموية.

ومع دخول بعض دول الساحل الإفريقي مثلا نادي الدول المنتجة للنفط وهي: تشاد (2000)، موريتانيا (2006) ومالي (2008)، اتجهت الصين لتفعيل "دبلوماسيتها النفطية" مؤكدة على لسان رئيسها آنذاك هو جينتاو أن: "البلدان التي تساعد الصين في الحصول على الذهب الأسود ستجني مكاسب سياسية وتجارية"، في زيارة قادته مطلع 2006 إلى كل من: المملكة العربية السعودية، نيجيريا وكينيا<sup>32</sup>، ما أفرز

مضاعفة واردات الصين للنفط الإفريقي ثماني مرات عما كان عليه، من 100 ألف إلى 900 ألف في الفترة الممتدة بين عامي 2005/1998.

ليصل حجم الطلب الصيني بحلول العام 2013 إلى حوالي 13 مليون برميل 80% منها مستورد من الخارج<sup>33</sup>، يأتي معظمها من الشرق الأوسط، لكن الترتيبات التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر أجبرت الصين على إعادة جدولة حساباتها في المنطقة، بعد الخيارات التي فرضتها الولايات المتحدة مع غزو العراق وموجة التزكية التي حظيت بها خليجيا.

بعبارة أخرى بات إيجاد منافذ للحصول على إمدادات مستقرة يمكن التعويل عليها بأسعار معقولة من موارد الطاقة، سيصبح عاملا حاسما يضمن ديمومة التنمية والنمو للمحافظة على الاستقرار الداخلي، علاوة على ذلك فقد أدرك القادة الصينيون أن الحضور الصيني الأكثر فعالية في أسواق الطاقة الخارجية، بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول كالسودان، كثيرا ما أوقع بكين في مشكلات دبلوماسية مع حكومات غربية رئيسية<sup>34</sup>.

بالتالي وجدت الصين في إفريقيا الساحل، غرب إفريقيا والسودان البديل لتنوع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة وتأمينها بمنأى عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية، رغم أن المنطقة باتت أكبر تعبير عن أهم الصراعات من ذوات البنية المتشعبة إفريقيا وعالميا، وهو ما بات يربك الغرب ويثير قلقه.

واجه الغرب الصين بحزمة من الانتقادات كرد على هذا النفوذ المتنامي، من قبيل اتهامها بدعم نظم قمعية تسلطية وتزكية انتهاكها لحقوق الإنسان، مقابل التغطية على ممارساتها غير الديمقراطية والسماح بحظوتها بقروض ومساعدات، يقابله مأزق المشروطة السياسية الذي تتأرجح فيه نظرة الغرب لسياسة القروض والمنح للدول الفقيرة، ويشير البعض إلى أن الصين مسؤولة عن تيسير عمليات الإبادة الجماعية في دارفور وهي التي تسيطر على 60% من نفط السودان<sup>35</sup>.

ومع أن شرارة تنافس خطير بين القوى العظمى قد اندلعت، من شأنها قلب التنافس التجاري حول الموارد الطاقوية إلى أهم أسباب انعدام الأمن الجماعي، ثم اصطدام القوى العظمى في رؤيتها لمصالحها.

وحسب دراسات أجريت من المتوقع لكميات غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من الجنوب أن تتخطى بعد عام 2025 بفترة وجيزة مقدار ما ينبعث منها من الشمال، بما يعني أنه حتى ولو أمكن الغرب وقف جميع انبعاثاته فورا، فما ينبعث من غيرها كاف لدفع العالم لاجتياز عتبة تغيرات مناخية بالغة الخطورة<sup>36</sup>.

كل ذلك في ظل خصوصية آثار التغير المناخي التي ستكون حتما تدرجية، تصاعدية ومستمرة، تتيح وقتا كافيا لانتقال المجتمع إلى اقتصاد الطاقة الجديدة، حيث استمرار عدم توفر خدمات الطاقة الحديثة له عواقب كبيرة على الصحة البشرية، الاستقرار السياسي، وهاتان عقبتان في وجه التنمية الاقتصادية المستدامة التي باتت غاية تنشدها كل المجتمعات.

### الخاتمة:

يمثل التنافس الدولي حول الطاقة ميزة مشهد الأمان في المرحلة الراهنة، نتيجة تزايد الطلب العالمي، وما كان لذلك من تبعات على البيئة والمناخ، حيث أدت التنمية الاقتصادية والمخاوف المتعلقة بالبيئة وأمن الطاقة، إلى جعلها محور تركيز الحكومات في سياستها الداخلية الخارجية.

وبناء على ما تم تحليله سابقا، توصلنا من خلال البحث إلى الاستنتاجات التالية:

- يؤكد راهن الحال أن الأساليب المتبعة لاستخدام الطاقة لا يمكن وصفها بالمستدامة، في الوقت الذي يؤول فيه الوقود الأحفوري للنضوب حسب بعض التقديرات، إلا أن التغيرات المناخية تزداد خطورة، وسباق الطاقة المحموم بين الصغار والكبار يزداد حدة.
- ظل النفط محركا للتفاعلات الدولية في بعديها الاقتصادي والسياسي، تحديدا في الدول المهشة وحتى الفقيرة، وبات عرضة لعدد من التغيرات تصنعها الضغوط الناشئة عن تحديات جيوسياسية، جيواقتصادية وجيوسياسية.
- لا غنى عن الحاجة اليوم لإقامة نظم حكم عقلانية ورشيدة على المستويين الوطني والدولي للحد من مشكلات الطاقة، المناخ، الأمن والصراعات، لارتباطها الوثيق ببعض.
- لا شك أن العالم سيحتاج إلى المزيد من الطاقة، بحيث تكون نظيفة ومتاحة لعدد أكبر من السكان، والأهم ألا تزيد تدهور البيئة والحل هو اتجاه الاقتصاد العالمي نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة الصديقة للبيئة.

### الهوامش:

<sup>1</sup> تاباني فاتوراننا، "الطاقة والتغيرات المناخية: تحديد محتمل للأمن المستدام"، في: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام الدولي، تحرير: جرايمي هيرد (دي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013)، ص 151.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 150-153.

<sup>3</sup> ديفيد جون جهيراد، لورنز جولفيتز و ويليام نيتزي، "النفط في القرن الحادي و العشرين: الاستجابة لدوافع التغيير الجديدة"، في: **عصر النفط: التحديات الناشئة**، تحرير: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 105.

<sup>4</sup> مايكل تي . كلير، "المنافسة الدولية على مصادر الطاقة"، في: **عصر النفط: التحديات الناشئة**، مرجع سابق، ص 191-192.

<sup>5</sup> منها بحر الصين الشرقي الذي يعتقد أن فيه احتياطات واسعة من النفط والغاز ، وتدعي أحقيتها في السيادة عليه في مواجهة ادعاءات اليابان بأحقيتها به، ودعوات دول بروناي، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وفينام السيطرة على بحر الصين الجنوبي، وفي كلتا الحالتين لا تساهل من جانب بكين اتجاه هذه المطالب حتى ولو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية. <sup>6</sup> تأسست منتصف تسعينات القرن الماضي بغرض تعزيز عمليات مجابهة الإرهاب وتأمين الحدود في منطقة آسيا الوسطى، لكن أضحت منظمة قوية للأمن الإقليمي بتوجه ثابت مناهض للوم أ، تعلق عليها الصين أهميتها في تأمين حصولها على النفط والغاز من المنطقة، لذا رفعت حجم الموارد التي خصصتها لتطوير المنظمة وتزويد جمهوريات آسيا الوسطى بصفقات السلاح الصيني.

<sup>7</sup> بيتس جيل، "الصين: مركز ناشئ للقوة العالمية"، في: جرايمي هيرد، مرجع سابق، ص 254.

<sup>8</sup> تاباني فاتوراننا، مرجع سابق، ص 149.

<sup>9</sup> خالد محمد دفع الله، **الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات مكافحة الإرهاب: إفريقيا نموذجاً**، سلسلة قضايا إفريقية (6) السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، (2009)، ص 35-36.

<sup>10</sup> خيرى عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 12، شتاء (2009)، ص 99.

<sup>11</sup> نجلاء محمد مرعي، "الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا"، **تقارير البيان**، التقرير الاستراتيجي السابع، 22 آذار/مارس (2013)، ص 423.

<sup>12</sup> تحرك اليابان بعد الهجوم على بيرل هاربر للاستيلاء على الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا حالياً) غذته ما تملكه من احتياطات نفطية، بما يعني أن النفط لطلما حرك ولازال حروبا عنوانها التسابق على موارد الطاقة.

<sup>13</sup> مايكل تي . كلير، مرجع سابق، ص 188.

<sup>14</sup> جرايمي هيرد وبال دوناي، "الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي"، في: جرايمي هيرد، مرجع سابق، ص 16.

<sup>15</sup> ديفيد جون جهيراد، لورنز جولفيتز وويليام نيتزي، مرجع سابق، ص 106.

<sup>16</sup> آرنى والتر، "العوامل الجيوسياسية المؤثرة في النفط وأمن الطاقة العالمي"، في: **عصر النفط: التحديات الناشئة**، مرجع سابق، ص 225.

<sup>17</sup> Michael T. Klare, Energy security, In: **Security studies: an introduction**, Paul D.Williams (London and New York: Taylor and Francis group, 2008), p 484.

<sup>18</sup> مايكل تي . كلير، مرجع سابق، ص 203.

<sup>19</sup> آرنى والتر، مرجع سابق، ص 224.

<sup>20</sup> سمير سعيفان، **مستقبل الطاقة في العالم حتى 2040**، 7 يونيو الجديد ، 2 أبريل 2018.



- <sup>21</sup> أوستن لونج، "الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين: الإرهاب الدولي والتمرد وحرب الطائرات من دون طيار"، في: *الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين*، تحرير: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2014)، ص ص 42/41.
- <sup>22</sup> آرنى والتر، مرجع سابق، ص 229.
- <sup>23</sup> وقعت الشركة النرويجية الرائدة ستات أويل عقد شراكة مع شركتي غازبروم الروسية وتوتال الفرنسية لتطوير حقل شتوكمان الغازي الضخم في الرصيف القاري في القطب الشمالي الروسي.
- <sup>24</sup> أنيسة أكحل العيون، الأمن على اختلاف أبعاده: الغذائي - البيئي - الإنساني (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2012)، ص 72.
- <sup>25</sup> أيوب أبو دية، مفهوم الانحسار الحراري: عوامله وأسبابه وسبل مواجهته، شوهدي في: (10/01/2013)، أنظر الرابط التالي:
- <http://www.noorsa.net/files/file/en7ebas%20rary.pdf>**
- <sup>26</sup> تاباني فاتورانتا، مرجع سابق، ص 159.
- <sup>27</sup> المرجع نفسه، ص 145.
- <sup>28</sup> تيلاك دوشي، "التغير المناخي وتداعياته على السياسات النفطية"، في: عصر النفط: التحديات الناشئة، مرجع سابق، ص 409.
- <sup>29</sup> تاباني فاتورانتا، مرجع سابق، ص 148.
- <sup>30</sup> المرجع نفسه، ص 154.
- <sup>31</sup> سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (بغداد: المكتبة القانونية، 2010)، ص 188.
- <sup>32</sup> خيرى عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 101.
- <sup>33</sup> Sous la direction de Laurent Bossard, *L'Afrique et la chine*, Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'ouest (Paris et Abuja: CEDEAO-CSAO/OCDE, décembre 2006 , p 10.
- <sup>34</sup> بيتس جيل، "الصين: مركز ناشئ للقوة العالمية"، في: جرابي هيد، مرجع سابق، ص ص 244-245.
- <sup>35</sup> لحسن الحسنواي، "التنافس الدولي في إفريقيا: الوسائل والأهداف"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 29، شتاء 2011)، ص 121.
- <sup>36</sup> تاباني فاتورانتا، مرجع سابق ص 169.